الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

2023

معرض الصحافة: تنظيم لقاء جهوي تحسيسي مع فعاليات المجتمع المدني بولاية سعيدةيوم06 مارس2023للتأسيس للشبكة الجزائرية للشفافية نراكم.

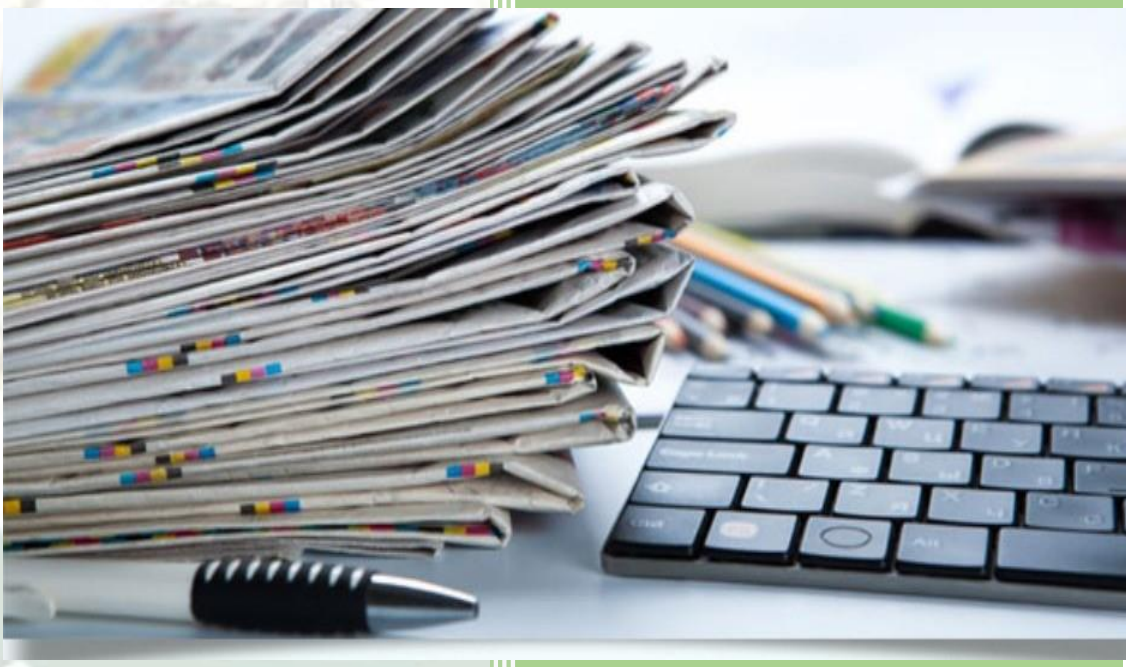

من إعداد: السيد كلتين أحمد

مكلف بالدراسات

07/03/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

الفهرس

سليمة مسراتي تؤكد إطلاق المشروع الشبكة الجزائرية للشفافية" قبل نهاية السداسي الأول"

سعيدة: الانطلاق في اللقاءات الولائية لتأسيس الشبكة الوطنية الشفافية

انطلاق الندوة الجهوية لمكافحة الفساد بسعيدة بمشاركة 11 ولاية من الغرب

هيئة مسراتي تتلقى 90 بلاغا عن الفساد منذ مطلع العام الإعلان عن تأسيس الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم"

إطلاق الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم" قبل نهاية السداسي الأول

ولاية سعيدة
Organisation gouvernementale

تحت شعار معا لمكافحة الفساد تستضيف ولاية سعيدة
اللقاء الجهوي مع فعاليات المجتمع المدني لتأسيس للشبكة
الجزائرية للشفافية نراكم.

معرض الصور

الشروق أون لاين

سليمة مسراتي تؤكد إطلاق المشروع

الشبكة الجزائرية للشفافية" قبل نهاية السداسي الأول"

أعلنت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراتي، الاثنين، بسعيدة عن إطلاق مشروع تأسيس الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم" قبل نهاية السداسي الأول للسنة الجارية.

وأوضحت مسراتي في كلمة لها خلال أشغال ندوة جهوية تحسيسية مع فعاليات المجتمع المدني للتأسيس للشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم"، أن "هذه الشبكة التفاعلية سيتم إطلاقها قبل نهاية السداسي الأول من السنة الجارية كتجربة رائدة تنفرد بها الجزائروتكتسي أهمية قصوى في دعم منظومة مكافحة الفساد."

وذكرت ذات المسؤولة أن "دور هذه الشبكة ينحصر في التحسيس والإعلام والتكوين ونشر ثقافة نبذ الفساد من خلال التعريف بقضايا وجرائم الفساد"، مؤكدة على الدور المنوط بالمجتمع المدني باعتباره "شريكا فاعلا في هذه العملية للوقاية من الفساد."

وأردفت نفس المتحدثة أن هذه الشبكة التفاعلية يعول عليها كثيرا كونها تشكل "جبهة داخلية متراصة" في التصدي للفساد.

ويأتي تأسيس هذه الشبكة الجزائرية للشفافية عملا بأحكام المادة 4 الفقرة 05 من القانون رقم 0822 بتاريخ 5 ماي 2022 التي تنص على وضع شبكة تفاعلية تهدف إلى إشراك المجتمع المدني وتوحيد وترقية أنشطته في مجال الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وفقا لذات المتدخلة.

واعتبرت مسراتي أن عملية الوقاية ومكافحة الفساد "عملية شاملة تتطلب تضافر جهود الجميع"، داعية "كل أطياف المجتمع بما فيها مؤسسة الضبط الاجتماعي وفعاليات المجتمع المدني والشباب للانخراط ضمن هذا المسعى الهادف للقضاء على جميع منابع الفساد."

وأحصت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته خلال السنة الماضية -حسب نفس المصدر- 466 تبليغ حول قضايا فساد من ضمنها 177 تبليغ مجهول، حيث سيتم إعداد تقرير بهذا الخصوص ورفعه لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خلال الأيام القليلة القادمة.

وشارك في هذه الندوة الجهوية ممثلون عن الحركة الجمعوية من 11 ولاية من غرب البلاد، كما أشرف على افتتاح اللقاء الأول ضمن سلسلة من الندوات، المستشار العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بلعيد تياتي، بحضور والي سعيدة، أحمد بودوح، والسلطات المدنية والعسكرية والأسرة الثورية.

سعيدة: الانطلاق في اللقاءات الولائية لتأسيس الشبكة الوطنية الشفافية

بدأت اليوم الاثنين، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، في تنظيم اللقاءات الجهوية التحسيسية مع فعاليات المجتمع المدني من ولاية سعيدة ،وهذا تحضيرا لتأسيس للشبكة الوطنية للشفافية " NARAKOM" .

وحضرلقاء سعيدة حسب ما ورد في بيان السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ، عدة ممثلين عن الولايات المجاورة، على اعتبار أن الشبكة الوطنية للشفافية تعدّ تحالفا يضم فاعلي المجتمع المدني بمختلف مكوناته.

وذكّدرت السلطة في بيانها، أن الهدف الأساسي من هذه الشبكة هو" اضفاء الوضوح على مختلف الأعمال المتعلقة بتعزيز الشفافية والنزاهة على مستوى جميع القطاعات والمؤسسات."

ويأتي تأسيس هذه الشبكة، عملا بأحكام المادة 04 الفقرة 5 رقم 22-8 التي تنص على وضع شبكة تفاعلية تمكن من تفعيل دور المجتمع المدني بمختلف أطيافه في التصدي والحد من انتشار ظاهرة الفساد.

انطلاق الندوة الجهوية لمكافحة الفساد بسعيدة بمشاركة 11 ولاية من الغرب

انطلقت صباح الإثنين بقاعة المحاضرات بمقر المجلس الشعبي البلدي بسعيدة الندوة الجهوية التحسيسية مع فعاليات المجتمع المدني لتأسيس الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم" من تنظيم السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته و هذا بمشاركة إطارات وزارة الداخلية و اعضاء السلطة و ممثلي 12 ولاية من ولايات الغرب الجزائري و هي ولايات سعيدة ، سيدي بلعباس ، معكسر ، وهران ، تلمسان ، غليزان ، تيارت ، تيسمسيلت ، النعامة ، البيض ، مستغانم و عين تموشنت ، الندوة جاءت لمناقشة مكافحة موضوع الفساد و اثاره على المجتمع .

الشروق

هيئة مسراتي تتلقى 90 بلاغا عن الفساد منذ مطلع العام

الإعلان عن تأسيس الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم"

أُعلن، الاثنين، عن مشروع لتأسيس الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم"، تحت شعار. معا لمكافحة الفساد .، وهذا خلال السداسي الأول من العام الجاري، وجاء الإعلان خلال ندوة تحسيسية منظمة من قبل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وهو الحدث الذي احتضنته ولاية سعيدة.

وكشفت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراتي، بالمناسبة، عن تلقي السلطة ما يفوق 90 بلاغا عن الفساد منذ شهر جانفي 2023، إضافة إلى نحو 500 بلاغ آخر في ظرف سنة واحدة. مشيرة إلى أن استراتجية السلطة تعد جزءا من العملية الشاملة لتنفيذ ومتابعة إجراءات وتدابير تعزيز الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد بالمؤسسات العمومية والخاصة، و أيضا على الصعيد المجتمعي بإشراك المجتمع المدني.

وذكّرت رئيسة السلطة بالمهام المنوطة بالسلطة العليا، لاسيما في ما تعلق بجمع ومركزة ونشر أي معلومات وتوصيات من شأنها أن تساعد الإدارات العمومية وأي شخص طبيعي أو معنوي في الوقاية من الفساد وكشفه، إضافة إلى تلقي التصريحات بالممتلكات وضمان معالجتها ومراقبتها وفق التشريع ساري المفعول، مضيفة أنه على كل شخص معنوي أو طبيعي أن يبلّغ السلطة العليا عن أفعال الفساد، مشيرة إلى شروط القبول الواجب توفرها عند التبليغ، وذلك بأن يكون مكتوبا وموقّعا ومحدّد الهوية من طرف صاحبه، كما يجب أن يكون مؤسسا، أي يتطرق إلى أفعال تفيد بشبهة الفساد.

أما المفتش العام لوزارة الداخلية ونيابة عن وزير الداخلية، فقد استهل تدخله بالآية الكريمة "ظهر الفساد في البر والبحر"، في إشارة إلى تفشي الظاهرة التي تعد من أكثر المخاطر التي تهدد التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، والمؤسسات العامة والخاصة، مصرحا أنه لتلافي هذا الوضع، فقد عملت الجزائر في مجال مكافحة الفساد على استحداث آليات قانونية من خلال مصادقتها على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، و أيضا إصدارها للقانون 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد من أجل تدعيم هذه الآليات القانونية، كما قامت باستحداث آليات تقنية تجسد تنفيذ القوانين في الواقع، مثل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي تم استحداثها بموجب تعديل الدستورلسنة 2022، إضافة إلى الديوان الوطني لقمع الفساد الذي كان موجودا من قبل.
وهما آليتان لهما . حسب المتحدث . دور في عملية البحث والتحري عن الجرائم المتعلقة بالفساد، وتسليم مرتكبيها إلى الجهات القضائية المختصة، مثلما لهما أعمال وقائية لتجنب وقوع هذا النوع من الجرائم، وأعمال ردعية تكون بعد وقوع الفساد أيضا، مشيرا في السياق إلى أن هذه الآفة تعد ظاهرة منظمة تتعدى حدود الدول، ولابد من مشاركة المجتمع المدني والصحافة في هذا المسعى، طبقا لالتزامات الرئيس "عبد المجيد تبون"، للقضاء على ظاهرة الفساد ومكافحته.

دعوات إلى حماية المبلغين

هذا، وفتح باب النقاش أمام فعاليات المجتمع المدني وممثلي الصحافة الذين أثروا النقاش، كما طرحوا جملة من الاقتراحات حول تفعيل مكافحة الفساد، كمداخلة ممثل وفد وهران الدكتور "أ. بهلولي"، الذي ذكر فيها أن المواطن يريد الحصول على الضمانات الكافية من أجل التبليغ عن الفساد، وعليه، فإنه لابد من تدابيرونصوص تشريعية وأمنية لحماية المبلّغين، سواء كانوا مواطنين أو إعلاميين، داعيا في السياق إلى تكوين جمعيات لهذا الغرض.

أما بعض المتدخلين من ممثلي الصحافة والمجتمع المدني فقد ثمّنوا مسعى الرئيس عبد المجيد تبون لمكافحة الفساد، وهو الذي قطع أشواطا كبيرة في محاربة هذه الظاهرة ضمن برنامجه، الذي التزم فيه بأخلقة السياسة والحياة العامة وتعزيز الحكم الراشد، كما أعلنوا في مداخلاتهم عن دعم كل ما جاء في ميثاق مشروع الانخراط في الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم"، الذي تم عرضه في هذا الملتقى. تحوز الشروق نسخة منه.، والذي يعتبر إعلانا تأسيسيا للشبكة، وهو يتكون من 20 مادة، ومن ضمن ما جاء فيه التعريف بالشبكة الجزائرية للشفافية، التي تتكون من ممثلين عن المجتمع المدني، الذين يعلنون انخراطهم وفق الآليات والشروط المحددة في هذا الميثاق بصفة طوعية، ولا يترتب عن ذلك أي التزامات.

هذه أهداف الهيئة الجديدة

ويبقى الغرض العام للشبكة هو توفير فضاء تشاركي وبصفة مدمجة من أجل تنفيذ ومتابعة سير الاستراتجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، من خلال تأمين مجال رقمي داعم للمجتمع المدني، يتيح تبادل المعرفة والخبرات والتجارب والمعلومات فيما بينهم، ويؤمن إطارا لتقديم التبليغ عن الفساد.

كما تسعى الشبكة، إلى توفير فضاء رقمي آمن، والسهر على تسييره وإدارته، بما يسمح بنشر المقالات والبحوث التي لها علاقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، ويكون أيضا مجالا للحصول على المعلومات والوثائق المتخصصة، إيداع الشهادات والتبليغات عن الفساد، تنظيم ملتقيات وندوات علمية، تحسيسية وإعلامية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته على الصعيد الوطني، الجهوي والمحلي، و أيضا المشاركة في أنشطة المجتمع المدني في المجالات ذات الصلة، مع تنظيم دورات تدريبية لأجل التكوين ورفع القدرات في المجالات المتخصصة في المجال.

وعن اختيار أعضاء مكتب الشبكة، فإنه يتم انتخابهم من طرف لجنة على مستواها، تتكون من 24 عضوا لمدة 03 سنوات غير قابلة للتجديد، موزعة على 03 أعضاء من موظفي السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، 03 أعضاء من مجلس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، 03 ممثلين عن منظمات وطنية، 03 ممثلين عن جمعيات ولائية وبلدية، 03 ممثلي جمعيات أحياء، 03 ممثلين عن باحثين جامعيين و03 من ممثلي قطاع الصحافة والإعلام.

كما يمكن للشبكة الاستعانة عند الضرورة بالخبرات الوطنية والدولية في المجال، وطلب دراسات فيه، مثلما يمكن كذلك تعديل هذا الميثاق كلما اقتضى الأمر، بناء على طلب أغلبية أعضاء لجنة الشبكة. تجدر الإشارة إلى أن هذا اللقاء الجهوي شاركت فيه 12 ولاية تمثل ناحية الغرب الجزائري.

"الديوان"

إطلاق الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم" قبل نهاية السداسي الأول

"الديوان" تشارك في الندوة الجهوية للسلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته

إطلاق الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم" قبل نهاية السداسي الأول

"نراكم" ... شبكة تفاعلية من شأنها تعزيز دور المجتمع المدني في مسار محاربة الفساد

د/ مسراتي : سيتم رفع تقرير إلى رئيس الجمهورية قريبا

السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته : تسجيل 466 تبليغا حول قضايا فساد من ضمنها 177 تبليغا مجهولا خلال 2022

DW

تغطية : إلياس رام

سيتم تأسيس الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم" قبل نهاية السداسي الأول للسنة الجارية، وفق ما أكدته السيدة مسراتي في كلمة لها خلال أشغال ندوة جهوية تحسيسية مع فعاليات المجتمع المدني للتأسيس للشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم". وأكدت د/ مسراتي أنه سيتم اطلاق هذه الشبكة التفاعلية سيتم إطلاقها قبل نهاية السداسي الأول من السنة الجارية كتجربة رائدة تنفرد بها الجزائر و تكتسي أهمية قصوى في دعم منظومة مكافحة الفساد. وذكرت ذات المسؤولة أن دور هذه الشبكة ينحصر في التحسيس و الإعلام و التكوين و نشر ثقافة نبذ الفساد من خلال التعريف بقضايا وجرائم

الفساد. مؤكدة على الدور المنوط بالمجتمع المدني باعتباره شريكا فاعلا في هذه العملية للوقاية من الفساد. وأردفت نفس المتحدثة أن هذه الشبكة التفاعلية يعول عليها كثيرا كونها تشكل "جبهة داخلية متراصة" في التصدي للفساد. ويأتي تأسيس هذه الشبكة الجزائرية للشفافية عملا بأحكام المادة 4 الفقرة 05 من القانون رقم 22-08 بتاريخ 5 ماي 2022 التي تنص على وضع شبكة تفاعلية تهدف إلى إشراك المجتمع المدني وتوحيد وترقية أنشطته في مجال الشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته.

وفقا لذات المتدخلة. واعتبرت السيدة مسراتي أن عملية الوقاية و مكافحة الفساد عملية شاملة تتطلب تضافر جهود الجميع . داعية كل أطياف المجتمع بما فيها مؤسسة الضبط الاجتماعي و فعاليات المجتمع المدني و الشباب للانخراط ضمن هذا المسعى الهادف للقضاء على جميع منابع الفساد. وأحصت السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته خلال السنة الماضية -حسب نفس المصدر- 466 تبليغا حول قضايا فساد من ضمنها 177 تبليغا مجهولا حيث سيتم إعداد تقرير بهذا الخصوص و رفعه لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون. خلال الأيام القليلة القادمة. ومن جهته أكد والي ولاية سعيدة السيد احمد بودوح أن الجزائر تضع مكافحة ظاهرة الفساد كأولوية في إطار مساعي رئيس الجمهورية لإرساء قواعد الشفافية عبر مختلف أجهزة الدولة، وأضاف السيد بودوح أن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، "قام بإرساء دعائم مؤسساتية وقانونية قصد فك القيود الإدارية والتخلص من البيروقراطية وتبعاتها السلبية التي خلقت بيئة خصبة لإهدار حقوق المواطن وانتشار الفساد. مضيفا خلال كلمته في إفتتاح اللقاء الجهوي أنه يجب مكافحة الفساد وبسط سيادة القانون ونشر ثقافة التقييم والمسائلة وتعزيز الوسائل الفعالة في مكافحة هذه الظاهرة والحد منها، مؤكدا أنه ولضمان نجاح هذه السياسات لابد من المشاركة وتفاعل الأطراف المتعددة من ضمنها مؤسسات أسلاك الدولة، المجتمع المدني، الإعلام، و أجهزة الرقابة وغيرها والتي تعتبر أليات أساسية في مكافحة الفساد. ودارت جلسة نقاش خلال هذه الندوة الجهوية أشرف عليها الأمين العام لسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، حيث تبلورت تدخلات المشاركين حول ثقافة التبليغ و حماية المبلغين عن قضايا الفساد وإقتراح تشريعات في هذا الخصوص. كما تركزت النقاشات والتي شاركت فيها "الديوان" على ضرورة أخلقة الحياة العامة لدعم منظومة مكافحة الفساد بالجزائر وتجسيد شبكة داخلية قوية لإجتثاث جذور الفساد .وفي الختام تم إعلان مشروع الإعلان التأسيسي. وشارك في هذه الندوة الجهوية المنظمة من طرف السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ممثلون عن الحركة الجمعوية من 11 ولاية من غرب البلاد. وقد أشرف على افتتاح هذا اللقاء الذي يعد الأول ضمن سلسلة من الندوات المستشار العام لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بلميد تياتي. بحضور والي سعيدة أحمد بودوح و السلطات المدنية و العسكرية و الأسرة الثورية.

عشرات المجالس الشعبية البلدية تحت طائلة "التجميد"...

ولاية سعيدة
Organisation gouvernementale

تحت شعار #معا_لمكافحة_الفساد تستضيف #ولاية_سعيدة اللقاء الجهوي مع فعاليات #المجتمع_المدني للتاسيس للشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم" المنظمة من طرف السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته بالتعاون مع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
و ذلك بحضور السيد #أحمد_بودوح والي #ولاية_سعيدة و السيد المفتش العام لوزارة الداخلية نيابة عن السيد وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية و السيدة رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، مرفوقة بوفد يضم عدداً من إطارات السلطة و السلطات المحلية (المدنية الأمنية و العسكرية).
و ذلك بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني لإثنا عشر (12) ولاية تمثل ولايات الغرب الجزائري

■ استهل اللقاء بآيات بينات من الذكر الحكيم و الاستماع للسلام الوطني ، لتليها كلمة للسيد والي الولاية و للسيد المفتش العام لوزارة الداخلية و كذا السيدة رئيسة السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته

■ لتختتم الفترة الصباحية من اللقاء الجهوي بندوة صحفية للسيد المفتش العام لوزارة الداخلية

مواصلة اللقاء الجهوي مع فعاليات #المجتمع_المدني للتأسيس للشبكة الجزائرية للشفافية " نراكم" الفترة المسائية.

■ تواصل اللقاء الجهوي مع فعاليات #المجتمع_المدني المنظم من طرف السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته بالتعاون مع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية.

■ أين تم تقديم مداخلة حول مشروع ميثاق الانخراط ليتم بعدها عرض المشروع و المتكون من عشرون (20) مادة على الحاضرين ليتبع بمناقشة له من طرف فعاليات المجتمع المدني المشاركة في اللقاء الجهوي.

■ و بعد مباركة فعاليات المجتمع المدني لمشروع ميثاق الانخراط تم قراءة وثيقة مشروع الاعلان التأسيسي في بيان ختامي ، لتعلن السيدة رئيسة السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته عن اختتام اللقاء الجهوي.

ALGERIA
الجزائر